



وصلة

نشرة بعثة الإتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية



الصيد البحري في المغرب



تابعوا أخبار الإتحاد
الأوروبي في المغرب على

@UE_au_Maroc

الفهرس

زيارة المفوض
فيلا إلى المغرب
استراتيجية
"النمو الأزرق"

8

تجارة مُنتجات
البحر بين
المغرب والاتحاد
الأوروبي

7

حوار مع عبد
المالك فرج، مدير
المعهد الوطني
للبحث في الصيد
البحري

6

مشاريع التعاون
في قطاع الصيد
البحري وتربية
الأحياء المائية

4

اتفاق الشراكة في
مجال الصيد البحري
بين الاتحاد الأوروبي
والمغرب والبروتوكول
الجاري به العمل حالياً

3

سياسة الاتحاد
الأوروبي في
مجال الصيد
البحري

2

روبرت دجوي

سفير الإتحاد الأوروبي

وبالإضافة إلى قطاع الصيد البحري، يرتكز عملنا على رؤية بعيدة الأمد للتحديات والفرص التي تمنحها البحار والمحيطات بصفقتها فضاءات مشتركة تستدعي تعاوناً إقليمياً ومتعدد الأطراف. إن مبدأ "النمو الأزرق" الذي يُحاول الاتحاد الأوروبي تطويره يهدف إلى دعم التنمية المستدامة في القطاع البحري برمته من خلال الإقرار بما تُتيحها البحار والمحيطات من إمكانيات هائلة في مجالات الابتكار والنمو. هذا ويُمثل النمو الأزرق في أوروبا 5.4 مليون فرصة شغل وقيمة مضافة إجمالية تُقدر بزهاء 500 مليار أورو في السنة. ولئن كان الصيد البحري المستدام مُمكننا من الحصول على منتجات سليمة وذات جودة عالية، فإنه يُساهم في الآن ذاته في رفاه المجتمعات الساحلية ويعزز الصناعات الإنتاجية والتحويلية ويشارك في خلق مناصب شغل.

إننا في الاتحاد الأوروبي مقتنعون بأن مستقبلنا زاهراً ينتظر الفضاء البحري في المغرب وفي جميع البلدان الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي. وفي هذا السياق، فإنه من دواعي سروري أن أقدم لكم من خلال الصفحات الموالية لمحة عن شراكتنا وعن التحديات الجديدة التي تنتظرنا. ■

افتتاحية : من أجل صيد بحري مستدام

يكتسي قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في المغرب أهمية متزايدة بالنظر إلى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فمنذ الستينيات من القرن الماضي، نسج الاتحاد الأوروبي والمغرب علاقات وثيقة في قطاع الصيد البحري حيث توالت عدة اتفاقات وتطورت مع تطور الإصلاحات المتعاقبة التي همت سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري وسياسة تنمية القطاع في المغرب لضمان استدامة الموارد والحصول على مزايا متبادلة.

ويتم تنفيذ بروتوكول جديد منذ 2014 ستكتشفون مناحيه المختلفة في هذا العدد وهي في الغالب غير معروفة. وبالإضافة إلى تأطير نشاط الصيد البحري، يعكس هذا البروتوكول الإرادة المشتركة في مُصاحبة الدينامية التي يشهدها القطاع و الحفاظ في الآن نفسه على الموارد. وهذا هو هدف استراتيجية "أليوتيس" التي وضعها المغرب والتي يُواكبها الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2007 بدعم مالي فاق 120 مليون أورو إلى حدود اليوم.

1. ما هي سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري؟

تُحدّد سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالصيد البحري التي تم إطلاقها في السبعينات من القرن الماضي مجموعة من القواعد الرامية إلى تدبير أسطول الصيد البحري الأوروبي والحفاظ على الاحتياطيات السمكية . وما أن الاتحاد الأوروبي يظطلع بمسؤولية تدبير هذا المورد المشترك، فإنه يُتيح لأسطول الصيد البحري الأوروبي برمته ولوجاً متكافئاً للمياه ولأعماق البحار في الاتحاد الأوروبي كما تُمكن الصيادين من التنافس على نحو متكافئ. وللإشارة، فقد خضعت سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالصيد البحري لعدة إصلاحات، دخلت آخرها حيز التنفيذ في 01/01/2014.

3. السياسة الدولية : الصيد البحري خارج الاتحاد الأوروبي

أكثر من ربع الكميات التي يصطادها الأسطول الأوروبي لا تأتي من مياه الاتحاد الأوروبي. ففي الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2006، 8 في المائة تقريبا من الكميات المُصطادة تمت في إطار اتفاقات الصيد البحري المبرمة مع الدول غير الأعضاء (مثل المغرب) و20 في المائة منها تمت في أعالي البحار.

يُعد الاتحاد الأوروبي قوة بحرية ويُمثل سوقاً عالمية ضخمة لمنتجات الصيد البحري. وبذلك فهو يؤدي دورا مهما في عدد من المنظمات الدولية حيث يساهم في تحسين الحكامة في القطاع. ويعمل الاتحاد الأوروبي بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية من قبيل المؤتمر التعاون البحري بين البلدان الإفريقية المُطلة على المحيط الأطلسي الذي يوجد مقره في الرباط والذي استفاد من دعم الاتحاد الأوروبي بمناسبة معرض "أليوتيس" لهذه السنة.

2. ماهي أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري؟

تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري إلى جعل الصيد البحري وتربية الأحياء المائية مجالين مستدامين على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتزويد مواطني الاتحاد الأوروبي بمنتجات سليمة. كما أنها ترمي إلى تنشيط القطاع وتأمين مستوى عيش عادل للصيادين، ذلك أن الاحتياطيات السمكية تتجدد لكن بعضها يُعاني من الاستغلال المُفرط. وهنا يجب التذكير بأن فرص الغد مرتبطة بالحفاظ على موارد اليوم! وفي هذا السياق، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرة أصناف الأحياء المائية على التكاثر. وتتوقع السياسة الحالية تحديد كميات الصيد ما بين 2015 و 2020 في إطار الاستدامة مما سيُمكن من الحفاظ على احتياطيات الأسماك وذلك على المدى البعيد. وتعتمد سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري مقارنة حذرة من خلال الإقرار بتأثير نشاط الإنسان على مجموع المنظومة البيئية. ويجهتد الاتحاد من خلال هذه السياسة لجعل الصيد البحري أكثر انتقائية كما يعمل على الحذف التدريجي لعلية رمي الأسماك غير المرغوب فيها.

إجمالاً، تتضمن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري ثلاثة محاور:

- تدبير الصيد البحري : يُقسّم على نحو متكافئ إمكانات الصيد البحري مع الحفاظ على الموارد البحرية من أجل مردودية مرتفعة على المدى البعيد.

- السياسة التجارية : تُدبّر سوق منتجات الصيد وتربية الأحياء المائية من خلال التنظيم المشترك للأسواق

- صندوق الاتحاد الأوروبي للشؤون البحرية والصيد البحري (2014-2020) : تبلغ قيمته 6.400 مليون أورو، يساعد الصيادين على اعتماد ممارسات الصيد البحري المستدام وتُمكن سكان المناطق الساحلية من تنويع أنشطتهم ويؤهل المشاريع المُحدثة لمناصب شغل من أجل تحسين جودة الحياة على امتداد الساحل الأوروبي.

- السياسة الدولية : تُعنى باتفاقات الشراكة في مجال الصيد البحري المستدام مع البلدان غير الأعضاء (بما فيها المغرب) كما تُعنى بالعلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية.

La dimension internationale de la politique commune de la pêche

ORG non-thonnières

- OMNA: Convention des pêches de l'Atlantique Nord-Ouest
- ORPAA: Organisation des pêches de l'Atlantique du Nord-Est
- OCSAN: Organisation pour la conservation et la gestion des stocks de l'Atlantique Nord
- ORPAG: Organisation régionale de gestion des pêches du Pacifique Sud
- ORPAC: Accord relatif aux pêches dans le sud de l'Océan Indien
- CCAMLR: Convention sur la conservation de la faune et de la flore marines de l'Antarctique

ORG thonnières

- ICCAT: Commission internationale pour la conservation des thons de l'Atlantique
- ICMTC: Commission internationale du thon tropical
- WCPFC: Commission des pêches pour le Pacifique occidental occidental
- CCRF: Commission pour la conservation de thon rouge du Sud
- CCSBT: Commission pour la conservation de thon du Pacifique Nord
- CCRF: Commission pour la conservation de thon du Pacifique Nord
- CCRF: Commission pour la conservation de thon du Pacifique Nord

صورة سوق الأسماك

Gouvernance des océans

En tant que grande puissance maritime et plus grand marché mondial de produits de la mer, l'UE encourage activement une meilleure gouvernance internationale des mers et des océans de la planète afin de les garder propres, sains et sûrs. L'UE est un acteur majeur parmi les organismes établis en vertu de la CNUDM et de l'UNFSA, notamment le comité des pêches de la FAO et les ORGP. Dans le cadre du suivi de la conférence sur le développement durable Rio+20, les efforts ont été axés sur le lancement d'un accord de mise en œuvre en vertu de la CNUDM pour la conservation et l'utilisation durable de la biodiversité marine dans les zones situées au-delà des juridictions nationales.

Nations unies et FAO (Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture) Convention des Nations unies sur le droit de la mer (CNUDM) Accord des Nations unies sur les stocks de poissons (UNFSA) Conférence des Nations unies sur le développement durable (Rio+20)

ORGP

Les organisations régionales de gestion des pêches (ORGP) sont des organisations internationales formées par les pays qui ont des intérêts en matière de pêche dans une zone. Leur rôle consiste à garantir la gestion, la conservation et l'exploitation durable des espèces marines vivantes qui entrent dans leur champ de compétences en fixant des limites de captures, des mesures techniques et des obligations de contrôle. Il existe deux types d'ORGP: celles qui sont uniquement responsables de la gestion des stocks de poissons grands migrateurs, comme le thon (ORGP thonnières), et celles qui s'occupent de la gestion des autres stocks de poissons (ORGP non-thonnières). L'Union européenne joue un rôle actif dans 6 ORGP thonnières et 11 ORGP non-thonnières.

APPD

Les accords de partenariat de pêche durable permettent à la flotte européenne de pêcher dans les zones économiques exclusives de pays tiers, dans un environnement réglementé et garanti. Les nouveaux APPD ne concernent que les stocks pélagiques et visent la conservation des ressources et un environnement durable, en veillant à ce que la législation et les principes de l'UE en matière de pêche (y compris les droits de l'homme) soient respectés à l'échelle locale et nationale, notamment la lutte contre la pêche INN et la recherche scientifique. Outre les APPD, l'UE a également conclu avec les pays nordiques des accords de pêche fondés sur l'échange mutuel de possibilités de pêche.

Thon: Cap-Vert, Comores, Côte d'Ivoire, Gabon, Kiribati, Madagascar, Mauricie, Mozambique, Sao Tomé-et-Principe, Sénégal, Seychelles
Maëta: Groenland, Guinée-Bissau, Mauritanie, Maroc
Pays nordiques: Îles Féroé, Islande, Norvège

Pêche INN

La pêche illécite, non déclarée et non réglementée constitue une menace pour l'environnement marin comme pour les pêcheurs qui respectent les règles. L'UE s'est engagée à lutter contre la pêche INN dans le monde en publiant, en collaboration avec les organisations internationales, une liste noire des navires et des pays non coopératifs et en sanctionnant les contrevenants.

Estimation de la pêche INN dans le monde:

€10 milliards/an
≈ 15% des captures mondiales
11-26 millions de tonnes/an

التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب : "اتفاق شراكة من أجل صيد بحري مستدام"

في إطار مُقنن، مع تحديد الولوج حسب فئات الأسماك والتعويض المالي والشروط الخاصة (مثلا، النسبة المئوية للبحارة المغاربة على متن المراكب ونسبة التفريغ في الموانئ المغربية وأنظمة المراقبة وآليات الصيد المسموح باستعمالها ومناطق الصيد وغيرها) وقد تم التركيز بشكل خاص على الحفاظ على الموارد والاستدامة البيئية مع ضمان خضوع كل المراكب لنفس قواعد المراقبة والشفافية.

يتعاون المغرب مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري منذ ستينيات القرن الماضي، ويعود توقيع أول اتفاق صيد بينهما إلى سنة 1988. وقد تُوّجت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب باتفاق أبرم تحت شعار "شراكة للصيد البحري المستدام" (وهو إطار شامل قابل للتجديد ضمينا) يتم التفاوض في إطاره بشأن البروتوكولات المحددة المدة التي تهدف إلى تمكين المراكب الأوروبية من صيد الفائض من الموارد

ويُتيح كل بروتوكول نوعان من التمويل :

- فمن جهة، ثمة تعويض عن إمكانيات الصيد (مُؤله ميزانية الاتحاد الأوروبي) مقابل لوج المراكب الأوروبية إلى مناطق الصيد المغربية؛
- ودعم مالي لتنفيذ استراتيجية "أليوتيس" المغربية. ويؤدّي أرباب السفن الأوروبيين مقابل الحصول على رخص الصيد.

البروتوكول الجديد (2014-2018) : لمحة ومزايا

يُغطي البروتوكول الجديد مدة 4 سنوات وينص على تعويض مالي قدره 40 مليون أورو في السنة تقريبا، منها 16 مليون أورو مقابل لوج الأسطول الأوروبي إلى الموارد البحرية المغربية و14 مليون أورو كدعم لسياسة قطاع الصيد البحري و10 ملايين أورو وهو المبلغ المقدر للرسم التي يؤديها أرباب السفن الأوروبيين برسم رخص الصيد الممنوحة.

بالنسبة للمغرب، ينطوي هذا البروتوكول على مزايا مالية أكبر (40 مليون أورو في السنة مقابل 36,1 مليون في البروتوكولين السابقين، كما أن لهذا البروتوكول مزايا كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي نظرا لارتفاع الحصة التي يُؤلها القطاع الخاص في الدول الأعضاء الإحدى عشر المستفيدة (أرباب السفن الأوروبيين).

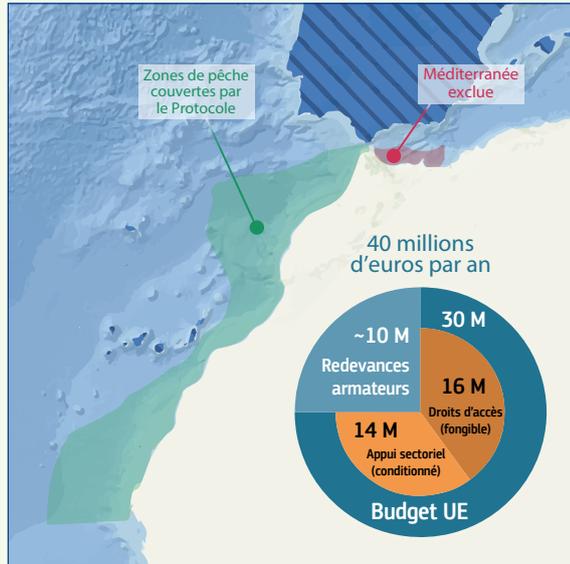
وعلى مستوى الاستدامة، ينص البروتوكول على تعاون علمي وثيق بين المغرب والاتحاد الأوروبي يستند إلى آلية مراقبة مستمرة لوضعية احتياطي الأسماك و إركاب ملاحظين علميين مغاربة على متن السفن الأوروبية. وفي هذا السياق، يعقد خبراء الاتحاد الأوروبي والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري اجتماعا علميا سنويا مشتركا يقدمون من خلاله دراسات تحليلية. وللتذكير، لا يلج الاتحاد الأوروبي إلا إلى فائض الاحتياطي الذي لم يتم اصطياده لا من البلد الشريك ولا من قبل السفن الأجنبية.

مناطق الصيد التي يُغطيها البروتوكول تشمل الساحل الأطلسي وتتكون من ست فئات. وتُخصص الحصص الكبرى للأسماك السطحية الصغيرة (السردين، الأسقمري، الأنشوفة،...) ويتم تحديد الحصص حسب مستوى الاحتياطي المتاح (تقدير الفائض). وتُسَلَّم الرخص لما مجموعه 126 سفينة أوروبية من 11 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وهي ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا وليتوانيا وليتوانيا وهولندا وبولندا والبرتغال والمملكة المتحدة.

أما منطقة البحر الأبيض المتوسط فيحتفظ بها لأرباب المراكب المغاربة، كما يُحتفظ لهم ببعض الأصناف السمكية كالأخطبوط والقشريات. وفي هذا الصدد، لم يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأن الحصص الخاصة بالأصناف التي لا تتوفر على فائض متاح للأساطيل الأجنبية أو التي يتم استغلالها على نحو كامل أو مفرط.

وعلى صعيد آخر، سيمكن الدعم القطاعي من تحقيق العديد من المشاريع التي من شأنها تطوير القطاع على المستوى الوطني في مجموع مناطق الصيد البحري. ومُمكن آلية رفع التقارير من قياس أثر هذا التطوير من حيث النشاط الاقتصادي والشغل وما إلى ذلك. كما يهدف البروتوكول إلى النهوض باستثمار القطاع الخاص والتقارب بين الفاعلين الاقتصاديين المغاربة والأوروبيين.

بدأت سفن الصيد الأوروبية نشاطها في شتنبر 2014 بعد دخول البروتوكول الجديد حيز التنفيذ.



Protocole à l'Accord de Partenariat de Pêche Union européenne - Maroc 2014 - 2018

Accord mixte :

- Espèces démersales, petits pélagiques et thonidés
- Pêcheries industrielles et artisanales

Dispositions techniques ayant un impact économique :

- Débarquement local d'une partie des captures favorisant l'activité et l'emploi à terre (capacité de valorisation - usines de transformation)
- Embarquement des marins locaux à bord (formation, emploi)
- Coopération scientifique accrue

Durabilité :

- Accès basé sur la recherche scientifique, au niveau national et régional et la coopération via un Comité scientifique conjoint
- Stricte limitation au reliquat disponible
- Respect de l'environnement marin

الدعم الممنوح من خلال بروتوكول الصيد البحري

منذ سنة 2007، خُصَّص الاتحاد الأوروبي 123,5 مليون أورو لدعم الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس" الرامية إلى ضمان الاستدامة والرفع من الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول 2020 عام والرفع من فرص الشغل بمقدار الضعف والرفع من حصص أسواق المنتجات المغربية في الأسواق الدولية وتعزيز الاستهلاك المحلي. وإلى حد الآن، دعم الاتحاد الأوروبي سبعة من البرامج السبعة عشرة الرئيسية في استراتيجية "أليوتيس" :

(I) تعزيز وسائل البحث العلمي :

(بمبادرة من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري) من خلال ترميم سفينة الشريف الإدريسي للبحث العلمي وتعزيز التجهيزات العلمية (إحدات مختبرات وتوسيع مركز الأبحاث) والقيام بحملات التنقيب في البحر وتقييم الاحتياطات، وإطلاق تجارب تربية الأحياء المائية وتنمين الأسماك السطحية الصغيرة (بتنفيذ من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري) ؛

(II) حذف الشبكات العائمة :

من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي (سلاحف، طيور مهاجرة، قشريات،...) والتلائم مع المعايير الدولية ؛

(III) دعم تحديث الأسطول الساحلي والتقليدي المغربي في :

في إطار مخطط إبحار (تحسين جودة الأسماك المُصطادة وظروف عيش وعمل الصيادين المغاربة ومردودية وحدات الصيد البحري)؛

(IV) توزيع الحاويات المعيارية :

جودة الكميات المُصطادة باستعمال الصناديق البلاستيكية الموجودة في 18 ميناء ؛

(V) تقوية تدبير موانئ الصيد :

تأهيل وتعزيز التدبير العملي والتجاري لموانئ الصيد وإحداث 10 أسواق للأسماك من الجيل الجديد.

(VI) المسار المهني والتكوين :

دعم مؤسسات التكوين البحري من أجل تلقين مهن البحر (على متن المراكب وفي الوحدات الصناعية) ومصاحبة تدبير المسارات المهنية والظروف الاجتماعية في العمل وتعزيز آليات البحث والإنقاذ في البحر. وفي هذا السياق، تم تكوين أكثر من 47.000 صياد ومحو الأمية لدى 22.000 منهم وتحسيس الجميع بمبادئ الصيد المستدام.

(VII) دعم الجمعيات المهنية :

المهنية: يقوم المكتب الوطني للصيد البحري بمساعدة هذه الجمعيات لتوعية الفاعلين في القطاع.

وقد ساهمت هذه المساعدات بين 2007 و 2011 في إحداث 41.900 منصب شغل مباشر وغير مباشر و استفاد منها ما يزيد عن 130.000 مهني.

برسم الفترة الممتدة ما بين 2014-2018، تتجلى المشاريع التي يدعمها البروتوكول الجديد (2014-2018) بقيمة 56 مليون أورو في ما يلي: بناء أسواق سمك من الجيل الجديد ومرافق للصيادين و نقط تفريغ مجهزة ومهيئة ونقط تفريغ خاصة بتربية الأحياء المائية...وستواصل التكوين والبحث العلمي ودعم الجمعيات السوسيو مهنية و ما إلى ذلك.

إلى حد الآن، دعم
الاتحاد الأوروبي سبعة من
البرامج السبعة عشرة الرئيسية
في استراتيجية "أليوتيس"



الحاويات المعيارية



سفينة الشريف الإدريسي بعد حملة تنقيب بالشباك خاصة باحتياطات الرأس قديميات (الحقوق محفوظة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري).

الدعم الذي تمنحه آليات التعاون التقليدية

- مشروع التوأمة لسنة 2013 المعني بتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (250.000 أورو): مكّن هذا المشروع من دعم مختبرات المعهد من أجل الحصول على شهادة ISO، ما سيدفع بالقطاع نحو أسواق التصدير.

- دعم مسلسل تقارب التشريعات المغربية مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري: وضع آليات قانونية جديدة (قانون 04-10) لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المرخص له وغير المقتن. وسيتم تخصيص مبلغ مليون أورو لمساعدة مركز بوزنيقة على وضع نظام القنوات الراديوية البحرية وفق متطلبات المنظمة البحرية الدولية.



- مشروع توأمة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية مع نظيراتها في فرنسا (250.000 أورو) ودعم تقني لتطوير القانون المغربي المتعلق بتربية الأحياء المائية (134.000 أورو). تهدف هذه التوأمة إلى تمكين موظفي الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية من التمكن من تقنيات إنتاج الإحياء المائية اعتماداً على الخبرات والممارسات الأوروبية الفضلى، حتى يتسنى للوكالة أداء مهامها على نحو فعال في مجالات مختلفة كالليقظة ودعم المستثمرين وتهيئة مواقع تتلاءم مع الأنشطة المائية سواء في البحر أو في اليابسة.

إطلاق مشروع التوأمة بين الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية من قبل المفوض الأوروبي فيلا (معرض ألبوتيس، أكادير، 18-19 فبراير 2015).



كيف تقيمون حالة الموارد بشكل عام؟ هل هناك أصناف مهددة في المغرب؟

وضعية أغلب الاحتياطات الكبرى والرئيسية المستغلة في المغرب مرضية بشكل عام. في هذا السياق، نلاحظ أن ثمة استقرار احتياطي صنف الرأسقدميات وخاصة الأخطبوط وتحسن في احتياطي الأسماك السطحية الصغيرة كالسردين وبعض الأسماك السطحية الكبيرة كالتونة الحمراء الذي يشهد ارتفاعا ملحوظاً في السنوات الأخيرة. بالطبع، كما في باقي الأماكن، بعض الاحتياطات تبعث على الانشغال كاحتياطي القمرون والطحالب الحمراء (جيليديوم وجيغارتينا).

وبغض النظر عن مشكل الأصناف المهددة التي تم جردها وإدراجها في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والتي تقوم على مبدأ يجعل في بعض الأحيان التقدير صعباً من الناحية الكمية بسبب غياب البيانات، فإن الرهان أكثر عالمية ويتجلى في حماية التنوع البيولوجي والمنظومة البيئية مع الإبقاء على استغلال الاحتياطات الرئيسية على نحو يصون استدامتها.

ما هو دور المعهد في بروتوكول الصيد البحري الموقع بين الاتحاد الأوروبي والمغرب؟

إنه بكل بساطة يأتي بالعناصر العلمية الضرورية لضبط هذا البروتوكول وتنفيذه على نحو جيد. ولقد استند تحضير هذا البروتوكول إلى مجموعة من المبادئ خاصة استدامة الموارد. وفي هذا الصدد، التزم المعهد بالقيام بمتابعة علمية دقيقة حتى يتأتى له صياغة توصياته العلمية على أحسن وجه.

ماهي في نظركم أهم التحديات التي تواجه المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري؟

إنها كثيرة ومتنوعة ! ولعل أهمها هي تزايد الضغط على الصيد البحري وتدهور النظم البيئية وتراجع التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وعليه، فقد دخل المعهد سباقاً ضد الساعة. كما يعمل المعهد على صياغة الملاحظات العلمية وتعزيز المعارف العلمية ويسعى إلى فهم جيد لحركة الاحتياطات البحرية وتفاعلها مع الظروف البيئية من أجل تحكم أفضل في التغيرات المناخية وتمكين الأجيال القادمة من التخفيف من آثارها الحالية والمستقبلية.

شعار المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري



المركز الجهوي بطنجة/مختبر سلامة الساحل (الحقوق محفوظة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري).

الاتحاد الأوروبي أكبر سوق للصيد البحري في العالم والمغرب من أهم شركائه

معرض أليوتيس - أكادير (من 18 إلى 22 فبراير 2015) :

وحسب المعطيات المؤقتة برسم سنة 2014، فقد قُدِّرَ النمو بنسبة 4 في المائة. وفي سنة 2014، مثلت الرخويات الرأسقدميات (أخطبوط، حبار، كلامار..) ما يزيد عن ثلث الأصناف المصدرة من المغرب نحو الاتحاد الأوروبي وخاصة نحو إسبانيا وإيطاليا. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي سوقا مهمة بالنسبة للمنتجات المغربية المستعملة لأغراض غير غذائية مثل دقيق السمك وزيت السمك. وفي هذا الصدد، من المفيد الاطلاع على دراسة حالة حول الصيد في المغرب بعنوان Etude de cas : la pêche au Maroc: أصدرها المرصد الأوروبي لأسواق منتجات الصيد البحري والزراعة (المصدر: EUMOFA)

يُعد الاتحاد الأوروبي مستورداً صافياً للأسماك ولباقية منتجات الصيد البحري وهو إلى ذلك أكبر سوق للصيد البحري في العالم. والمغرب أول بلد متوسطي مُصدر لمنتجات الصيد البحري ومنتجات تربية الأحياء المائية نحو الاتحاد الأوروبي والمُزود السادس عالمياً من حيث القيمة (معدل 2011-2013). ففي سنة 2013، كان المغرب الشريك الخامس للاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بمنتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (من حيث القيمة) بواقع 848 مليون أورو من صادرات المغرب. وعلاوة على ذلك، سجل المغرب نمواً في صادراته نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 20 في المائة من حيث القيمة وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2013.

زيارة المفوض فيلا إلى المغرب (معرض أليوتيس، أكادير، 18-19 فبراير)



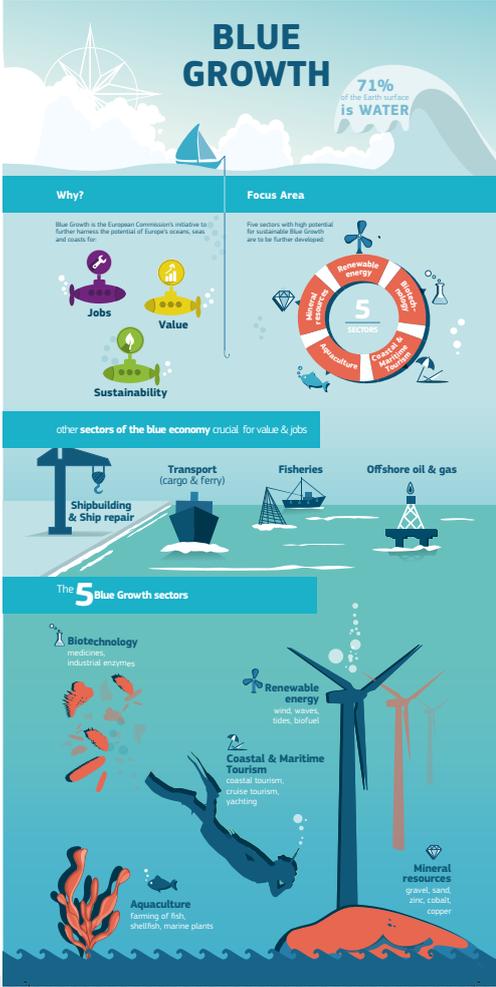
في شهر فبراير 2015، وفي إطار أول زيارة له خارج الاتحاد الأوروبي، شارك السيد "كارمينو فيلا" المفوض الأوروبي المكلف بالبيئة والشؤون البحرية والصيد البحري في الدورة الثالثة لمعرض أليوتيس بأكادير. وقد قام المفوض الأوروبي بمعية السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، بتقييم تنفيذ اتفاق الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وعقد العديد من الاجتماعات الثنائية مع وزراء الصيد البحري لدول إفريقية أخرى من أجل مناقشة اتفاقات الصيد البحري التي توجد حيز التنفيذ ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المرصَّح به وغير المُقنن. كما قام المفوض بتقديم الإمكانات التي تتيحها استراتيجية "النمو الأزرق" الجديدة.

تنشيط وورشات : "كيفية تصدير منتجات الصيد البحري إلى أوروبا"



وقد شاركت المفوضية الأوروبية في سلسلة المحاضرات التي نظمها معرض أليوتيس وذلك من خلال ندوة حول العلامات البيئية التي تم تخصيصها لإبراز الدور الأساسي لعلامات منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية من أجل تثمين أفضل للنشطة وتنوير المستهلكين في اختياراتهم وكذلك من خلال تنظيم وتنشيط محاضرة حول تصدير منتجات البحر من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي :

- السوق الأوروبية، التجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وأدوات الذكاء الصناعي (أوموفا)؛
- القوانين الجديدة الخاصة بوضع العلامات على منتجات الصيد البحري والأحياء المائية في أوروبا؛
- التقنين الصحي لدى توريد منتجات الصيد البحري والأحياء المائية نحو الاتحاد الأوروبي؛
- كيفية تصدير منتجات الصيد البحري والأحياء المائية نحو الاتحاد الأوروبي (راجع موقع المعلومات حول التصدير (Export Help Desk).



استراتيجية "النمو الأزرق"

استراتيجية "النمو الأزرق" استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في القطاع البحري. وتقر هذه الاستراتيجية بأن البحار والمحيطات هي رافعات للاقتصاد الأوروبي إذ تمنح إمكانات مهمة في مجال الابتكار والنمو. ويمثل الاقتصاد "الأزرق" 5.4 مليون فرصة عمل وقيمة إضافية إجمالية تقدر بحوالي 500 مليار أورو في السنة. وتشمل هذه الاستراتيجية ثلاث محاور:

- تدابير خاصة في مجال السياسة البحرية المندمجة مع التركيز على معرفة الوسط البحري (تحسين الحصول على المعلومة)، تهيئة الفضاء البحري (العمل على تديير فعال ومستدام للأنشطة البحرية) والمراقبة البحرية المندمجة (تحسين معلومات السلطات حول ما يجري في البحر)؛
- مجموعة من الاستراتيجيات حسب الحوض البحري: يمكن إشراك المغرب فيها على مستوى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي؛
- مقارنة مستهدفة لأنشطة خاصة: تربية الأحياء المائية، السياحة الساحلية، البيوتكنولوجيا البحرية، الطاقة البحرية، الاستغلال المعدني لأعماق البحار.

استراتيجية الأمن البحري

في يونيو 2014، اعتمد المجلس الأوروبي استراتيجية تُعنى بالأمن البحري للمجال البحري العالمي برتمته. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع إطار مشترك بين السلطات المختصة الوطنية منها والأوروبية من أجل بلورة سياسات متناسقة واقتراح حلول أوروبية للتهديدات والمخاطر البحرية. كما ترمي هذه الاستراتيجية إلى حماية المصالح البحرية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي وتقديم حلول في هذا الاتجاه.

وتروم هذه الاستراتيجية الأهداف التالية:

- تحديد المصالح البحرية الأساسية للاتحاد الأوروبي والتعريف بها؛
- تحديد التهديدات والتحديات والمخاطر البحرية التي تتهدد مصالحة البحرية الاستراتيجية؛
- تنظيم الرد والمبادئ والجدالات ذات الاهتمام المشترك من أجل ضمان التناسق بين السياسات والاستراتيجيات البحرية الخاصة المتعددة والمتنوعة.

وقد تعززت هذه الاستراتيجية في دجنبر 2014 بواسطة خطة من 130 نشاطا في مجالات مختلفة (العمل الخارجي، التوعية البحرية، المراقبة وتقاسم المعلومات، إدارة المخاطر، حماية البنيات التحتية الحساسة، البحث والابتكار، التربية والتكوين).



فرقة مراقبة السفن